الفصل الثالث عشر

التعليل والإيضاح

بعض آراء ميتافيزيقية – الطريقة المقارنة – أسباب الحوادث الخاصة – أسباب وراثية .

لا يستطيع الباحث فى التاريخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والدرس ، بل لا بد له من السعى إلى محاولة الوصول ، بقدر المستطاع ، إلى معرفة الأسباب والعوامل التى أدت إلى حدوث الوقائع التاريخية . والبحث فى تعليل الحوادث وإيضاحها ، من العوامل التى تجعل دراسة التاريخ دراسة شائقة . وهو فى ذلك يجتهد مثلا فى معرفة أسباب الحوادث العامة كارتفاع أمة وسقوطها ، وظهور حضارة ونموها وازدهارها وهبوطها أو زوالها ، كما يحاول أن يعرف أسباب الحوادث الخاصة مثل كسب معركة أو كشف طريق .

ولقد حاول بعض الباحثين ردّ الحوادث إلى العناية الإلهية التى تسيطر على العالم وتقود الوجود إلى غاية لا يعلمها إلا الله . وهذا تفسير عُلوى ، ولا يُنتظر من الباحث فى التاريخ أن يبحث العلة الأولى للوجود .

واستمد بعض الباحثين آراء ونظريات لتعليل الحوادث من الأصل الميتافيزيقى. فمن ذلك مثلا الفكرة التى سادت عند تلاميذ هيجيل[1] ، مثل مومسون [2] ،

---

(١) جورج ڤيلهلم فريدريش هيجيل (١٧٧٠–١٨٣١ .Georg Wilhelm Friedrich Hegel) الفيلسوف الألمانى . ولد فى اشتوتجارت . آثر دراسة التراث القديم على اللاهوت فى توبنجن ، وكان من أنصار حرية الفكر . ودرس المسيحية الأولى واعتبر المسيح ابناً لماريا ويوسف . واعتبر الكنيسة والدولة والقانون والأخلاق والتجارة والفن عناصر فعالة جميعاً فى حياة المجتمع وليست عناصر منفصلة كما هى على يد المختصين . علم فى كثير من جامعات ألمانيا . ومن مؤلفاته « أصول القانون » و « فلسفة الدين » و « علم المنطق » و « الفينومونولوجيا » و « فلسفة التاريخ » . والتاريخ عنده هو تاريخ الفكر الإنسانى وقسم التاريخ ثلاث دورات أو مراحل : المرحلة الشرقية والمرحلة الكلاسية والمرحلة الجرمانية ، ولكل مرحلة رسالة تؤديها .

(١٩٥) تيودور مومسون (٨١٧ –١٩٠٣ .Theodor Momson) المؤرخ والأركيولوجى الألمانى. ولد فى شلزويج . درس فى كيل وفى إيطاليا . وعلم فى ليبتزج وغادر ألمانيا لأنه كان من مؤيدى الملكية . وعاش فى زوريخ ثم عاد إلى برلين ومن آثاره « تاريخ روما » و « القانون الدستورى الرومانى » . امتاز بدقته فى البحث والتحرى وفى استنتاجاته وتعميماته وفى تتبع آثار الفكر الإنسانى على الحياة السياسية والاجتماعية . وحصل على جائزة نوبل فى الآداب فى ١٩٠٢ .

وميشليه *، وهى التى تقول بأن كل حـــادث تاريخى هو فى الوقت نفسه حادث عقلى ، يقع طبقاً لخطة منطقية عامة ، وإن لكل حادث مبررات وجوده . وله دور خاص فى تقدم المجتمع الإنسانى . فالنظم مثلا وجدت لفائدة المجتمع وتلبية حاجاته ، وبذلك يعلّل ظهورها ونموها وتطورها . ومع ذلك فلا يمكننا أن نخرج من ذلك بقاعدة ثابتة ، إذ لا تدل حوادث التاريخ على أنها حدثت دائماً بطريقة عقلية منطقية ، أو بطريقة تحقق أكبر نفع ممكن للإنسان . وفى بعض الأحوال يأتى التغيير بنتائج على عكس ما كان يُرتجى ويؤمل منه ، أو على الأقل يأتى بنتائج لم تكن متوقعة . كما أنه لا يُعرف فى بعض الأحيان فيم النفع وفيم الضرر على وجه التحديد .

ومن هذا المصدر الميتافيزيقى وُجدت أيضاً النظرية الهيجيلية الخاصة بـ«الأفكار» أو « الصور » التى تتحقق فى التاريخ بواسطة الشعوب المتتابعة، والتى نشرها ميشليه فى فرنسا ، وعُرفت فى ألمانيا بنظرية « الرسالة التاريخية » للأشخاص والشعوب . وكذلك اشتُقّ من هذا المصدر الميتافيزيقى ، نظرية تقدم المجتمع المطرد . وصحيح أن المجتمع يعيش فى تغير وتحوّل مستمر بصورة عامة . ولكن هذا التغيير لا يعنى أنه يتجه دائماً نحو التقدم . ولا تدل دراسة التاريخ على حدوث تقدم عام واحد مستمر بالنسبة للبشرية كلها ، ولكنها تدل على وجود عدد من حركات التقدم الجزئية فى نواح من حياة المجتمع ، يعقبها أحياناً فترات اضمحلال وهبوط . ولا يمكننا أن نستخلص من هذه الدراسة أسباباً ثابتة تؤدى حتماً إلى نتائج معينة .

وقد حاول بعض الباحثين فى التاريخ اتباع طريقة العلماء الطبيعيين ونحوهم، لمعرفة أسباب الحوادث . فقاموا بمقارنة مجموعات من الحقائق ، لاكتشاف أى الحوادث يقع فى نفس الوقت ، ويكون الارتباط بينها قويـًّا . فيدرس الباحث مثلا ناحية من تاريخ النظم أو العقائد ، ويقارن بين أوجه تطورها فى عدة مجتمعات ، لكى يحدّد اتجاه تطورها العام ، بقصد الوصول إلى معرفة السبب المشترك الذى يرجع إليه ذلك التطور . وعلى ذلك ظهرت أنواع من الدراسات التاريخية المقارنة ، مثل دراسة فقه اللغة المقارن ، والأساطير المقارنة ، والقانون المقارن ، والنظم المقارنة ،

---

* انظر ص ٤٨ حاشية ٤.

والأدب المقارن . . وحاول بعض الباحثين فى أوروبا استخدام الإحصائيات فى هذه الدراسة المقارنة زيادة فى الدقة .

ولكن هذه الطريقة لا تصل دائماً إلى معرفة كافة الأسباب الحقيقية للحوادث ، لأنها قد تنطبق على حالات مفردة ، أو تقوم على تشابه ظاهرى ، وبخاصة أن الحالات لا يمكن أن تتشابه تشابها مطلقاً ، ولا بد من وجود عناصر للتفاوت والاختلاف فيما بينها . وكذلك لا يستطيع الباحث فى أحوال كثيرة أن يعرف كل الظروف التى وقعت خلالها الحالات التى هى موضع المقارنة ، لانتشارها وامتدادها فى الزمان والمكان ، مما قد يحمله على التسرع فى استخلاص النتائج التى يصعب التثبت من حقيقتها .

وقد تؤدى دراسة التاريخ إلى استخلاص بعض القوانين التجريبية ، التى تدل على وقوع حوادث متتابعة ، ولكنها لا تفسر وقوعها دائماً التفسير المقنع الصحيح . ومن المعلوم أنه فى حقائق التاريخ — بعكس حقائق العلوم الطبيعية وأضرابها — قد تتضافر عدة أسباب للوصول إلى نتيجة ما ، كما أن ذات الأسباب قد لا تؤدى إلى نفس النتيجة فى ظروف أخرى . وأحياناً ربما يؤدى سببٌ ما إلى نتيجة معينة فى بيئة معينة ، ولكن نفس السبب ربما يؤدى إلى نتيجة مختلفة أو عكسية فى بيئة أخرى .

وفى أحوال كثيرة يستطيع الباحث أن يعرف جزءاً من أسباب حوادث التاريخ الخاصة ، وذلك من الأصول التاريخية التى يعتمد عليها والتى يسجلها واضعو الكتب التاريخية على النحو الذى فهموه ، مثل سبب النصر أو الهزيمة فى معركة حربية . ومن البديهى أن معرفة الأسباب فى حوادث التاريخ تستلزم تتبع الفترة السابقة التى مهدت لها ، لمعرفة العوامل المباشرة وغير المباشرة ، التى أدت إلى وقوعها وسيعرف الباحث خلال دراسته للظروف التى وقعت فى أثنائها تلك الحوادث ، مثل الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو الحربية أو الشخصية . . . ، سيعرف شيئاً غير قليل من الأسباب التى تفسر تلك الحوادث .

والباحث مضطر أحياناً لأن يضع بعض الفروض التى يتخيلها من ظواهر الحقائق التى تعرض له ، ويحاول أن يجد التعليل أو التفسير الذى يناسب هذه الفروض واحداً فواحداً ، حتى يصل إلى ما يقنعه . ولكن ينبغى ألا يخضع لفكرة

واحدة أو لنظرية محدّدة ويحاول أن يعلل على أساسها الحوادث التى يصل إليه لأنه فى هذه الحالة يحمّل الحقائق أكثر مما تحتمل ، كما يفعل بعض المتحمسين لفكرة سياسية أو لنظرية اقتصادية أو لمذهب دينى معين . . ويكون ما يكتبه فى هذه الحالة غير معبر عن الحقيقة التاريخية فى ذاتها ، بل يكون معبراً عن لون تفكيره ونزعته وهواه ، كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق .

وعلى أية حال فليس من الممكن أو السهل دائماً معرفة أسباب الحقائق التاريخية بدرجة واحدة . فقد تُعرف أسباب بعض الحوادث بسهولة ، لإمكان معرفة الظروف التى أحاطت بها ، على حين لا يمكن أو لا يسهل معرفة أسباب بعضها الآخر على وجه الدقة لغموض الظروف التى أحاطت بها ، واختلاط الأصول والروايات بشأنها ، على نحوٍ يجعل الوصول إلى الحقيقة أمراً متعذراً أو عسيراً ، مهما اجتهد الباحث فى البحث والتحرّى والاستقصاء . وهل يعتقد واحد من علماء التاريخ أنه من الممكن جلاء الأسباب التى أدت إلى ظهور عصر عظيم كعصر النهضة فى إيطاليا ، الذى امتد أكثر من قرنين من الزمان ، فيما بين نهاية العصور الوسطى وبداءة العصر الحديث ؟ لا شك أن المؤرخين من مختلف الأمم المتحضرة قد درسوا هذا العصر العظيم ، وتتبعوا كافة العوامل والمؤثرات القريبة والبعيدة التى أدت إلى حركة النهضة ، وقدموا إلينا محصولا ضخماً يتناول مختلف أوجهها ومظاهرها ، ولكن هل أمكننا معرفة كل شىء عنها ؟ وهل يمكن أن ندرك أسرار البشرية والوجود كافة ؟ كلا ، إذْ ستظل أشياء كثيرة منها غير قابلة للتفسير الكامل المقنع . وما على الباحثين سوى أن يدرسوا ويجتهدوا إلى أقصى ما يستطيعون أبداً .

ويلاحظ أنه من الممكن أحياناً أن نعرف الأسباب التى تؤدى إلى الحوادث العامة فى التاريخ ، بموازنة الحاضر بالماضى . ويمكن الاستعانة فى ذلك بما يلى :

١ — لمعرفة أسباب العادات أو النظم أو الآراء فى مجتمعٍ ما ، ينبغى أن يركز الباحث بحثه فى المراكز المحددة التى طُبِّقت فيها هذه الأمور ، وذلك بدراسة الرجال والبيئات التى ظهرت فيها ، وقد يجد الباحث أن الوحدة والتشابه قويان فى ناحية منها ، كما فى الحالات الاقتصادية ، مثل حياة العمال فى المصانع . ولكن التشابه قد يقل وتظهر فروق متنوعة ، وقد تختلف العادة الواحدة من رجل إلى آخر

فى المجتمع الواحد ، كما فى النواحى العقلية ، مثل المسائل التى تتعلق بحياة الشعراء ورجال الفن وآثارهم . فلا بد من ملاحظة أوجه الاختلاف أو التفاوت ، حتى لا يحكم الباحث على شاعر بحكمه على الشعراء المعاصرين له ، وحتى لا يفسر أعمال فنان بأعمال فنان آخر ، إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك .

٢ — ولكى يحدد الباحث الأسباب التى تؤدى إلى تطورٍ ما ، من الضرورى أن يدرس البيئة التى حدث فيها ذلك التطور أو التغير ، فيلمّ بالظروف التى أحاطت بها . إذْ قد تحدث تغيرات فى ظروف البيئة نفسها ، كجفاف بعض المناطق المطيرة ، أو تحوّل طريق التجارة من مكان لآخر ، مما يترتب عليه فقر بعض البلاد وغنى بعضها الآخر . وكذلك ينبغى على الباحث أن يدرس الإنسان ، وهو الكائن المتطور . ونلاحظ نوعين من التغير الذى يصيب الإنسان : فإما أن يبقى الأشخاص أنفسهم ، ولكنهم يغيرون من طرق تفكيرهم وعاداتهم وأعمالهم ، اختياراً أو تقليداً أو قسراً وكرهاً ، وإما أن يزول من الوجود الأشخاص الذين مارسوا عادات معينة ، ويحلّ مكانهم أشخاص جُدد لم يمارسوا هذه العادات ذاتها ، وقد يكونون أجانب جاءوا عن طريق الهجرة أو الغزو والفتح ، أو ربما يكونون أحفاد الأشخاص الذين زالوا من الوجود ولكنهم تعلموا بطرق جديدة .

وتبقى ناحية جديرة بالنظر . فهل كل الرجال متشابهون ؟ وهل يختلفون فى الظروف التى عاشوا خلالها من ناحية التعليم أو الثروة أو نوع الحكم الذى خضعوا له فحسب ؟ وهل يتغير المجتمع — إلى أحسن أو إلى أسوأ — وهل تتأثر حوادث التاريخ بتغير هذه الظروف وحدها ؟ أليس هناك أشخاص توجد بينهم فوارق وراثية . فيولدون ولهم اتجاهات وميول وملكات متفاوتة ، تقوى وتنمو بحسب البيئة التى يعيشون فيها ؟ فالفوارق الطبيعية بين أفراد البشر ، وظروف الحياة التى تنمّى هذه الفوارق . هى من عوامل التغيير فى المجتمع ، وهى من أسباب حوادث التاريخ . فعلى الباحث مراعاة الأسباب الأنثروبولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية التى تفسر حوادث التاريخ ، بناء على نوع الجنس وصفاته الجسمانية والعقلية والنفسية .

وعلى ذلك فإن للعامل الشخصى أثره الواضح فى تعليل حوادث التاريخ .

فأبطال التاريخ أو الرجال صانعو التاريخ قد استطاعوا أن يؤثروا فى مجرى التاريخ لتوافر الصفات التى جعلتهم قادرين على التأثير فى مجرى الحوادث ، بحسب التيار العام الذى هم إحدى نتائجه ، سواء أكان ذلك بإدراك مشاكل البيئة التى عاشوا فيها . ونجاحهم فى تحقيق حاجاتها ، أم بإحساسهم بمشاكل بيئاتهم وسعيهم إلى إصلاحها دون أن ينجحوا فى ذلك ، أم بسعيهم على نحوٍ أساسىٍّ إلى تحقيق أهوائهم ومطامعهم الشخصية .

ولا بد من توافر الظروف الملائمة التى تُمكِّن هؤلاء الرجال من العمل . وكل الأشخاص الذين كانت لهم عيون ترى ، وآذان تسمع ، وعقول تعى ، وقلوب تخفق . استطاعوا أن يؤثروا بصورة أو بأخرى فى الظروف المناسبة فى مجرى التاريخ .